

قصة النظرية في العلاقات الدولية

بالنظر إلى تطور نظرية العلاقات الدولية خلال ربع القرن الماضي سوف تعمل هذه المادة على بيان عناصر الاستمرار والإنقطاعات والتغير والمناقشات الجادة حول المواضيع والقضايا والمفاهيم والمناهج الملائمة للبحث والتراكم المعرفي في الحقل. وكما هو متوقع في حقل يعكس التطورات والإبداعات في العلوم الاجتماعية وكذلك التغيرات اليومية في الحياة الدولية، ستظهر كذلك البدايات الخاطئة والإجابات والموضات الفكرية وضيق الأفق ومحدودية التفكير. ولكن ذلك لا يعني أن التقدم المعرفي لم يحصل. فمادة تدريس العلاقات الدولية في الخمسينات ستشمل على قراءات عميقة تاريخياً وفلسفياً وتعود إلى هوبز وروسو وكانت، ولكنها من الناحية التنظيرية كانت ضيقة في عدد المشاكل التي تناولتها والنظريات التي تقررها. وهنا سنتم مناقشة أعمال Carr ومورجانثو وغيرهم من الواقعيين التقليديين.

واليوم أصبح من المستحيل تقديم مادة في العلاقات الدولية ووصفها في نفس الوقت بأنها مادة كاملة وشاملة... ولكن على عكس الخمسينات، تنتشر أعمال وأدبيات العلاقات الدولية داخل سياق من التفكك التنظيري والأنساق المتنافسة، والتي يزعم كل منها امتلاكه لخاصية الشرح والفهم الكاملين للظواهر والمخرجات الدولية.

وتهدف هذه المادة إلى تحقيق ثلاثة أشياء: أولاً سوف توضح الاتجاهات الرئيسية في النشاط التنظيري، محاولة الربط بين هذه المساهمات المعاصرة وسوابقها الكلاسيكية. ثانياً، سوف يبين الطرح كيف عملت المناقشات الجديدة على تحدي ومساءلة الإجماع الفكري الذي ربط جميع الاتجاهات الرئيسية في نسق واحد. أخيراً، سوف يقدم الجزء الأخير تقييماً للجدل التنظيري المعاصر في الحقل. ولكن قبل أن ندخل في رسم خارطة مبدئية لجهود التنظير الدولية يجب أن نثير السؤال التالي: "ما هي النظرية الدولية؟"

مجال المنافسة:

النظرية الدولية هي ذلك الجزء من دراسة العلاقات الدولية والذي يقدم طروحات شارحة ووصفية عن الأنماط والإطارات والتغيرات في المكونات والعمليات البنوية للمنظومات الدولية وفي الوحدات الرئيسية المكونة لها. فالنظرية الدولية تهتم بمجمل الأحداث (مظاهر السلوك أو الميول المعتادة والمطرده)، وليس بالأحداث الخاصة، وهذا ما يميزها عن دراسة السياسة الخارجية. وقد حاول روسو أن يشرح، وبطريقة احتمالية، لماذا لا يمكن تفادي الحرب، ولماذا الحرب نتيجة حتمية لعالم مجزأ إلى مجموعات سياسية. فلم يكن روسو مهتماً بحرب السنوات السبع أو بحرب الخلافة في النمسا، ولكن ما كان يثير اهتمامه هو الحرب بشكل عام، فالحرب "تتكرر"، فتلك حقيقة أمبيريقية يصعب إنكارها. وقد وضع مجال المشكلة (المتغير التابع) بشكل كبير، وحدد مجالاً معيناً من المتغيرات السببية التي يعتقد أنها تسبب الحرب. وقد كان تحليله مصمماً بشكل يسمح بتجاوز الزمان والمكان والأشخاص. وبنفس الطريقة يقترح F.H. Hinsley بأن تطوير الأسلحة النووية قد غير بشكل رئيس من أحد الخصائص الرئيسية لكل المنظومات الدولية السابقة، وتحديداً للجوء المعتاد للقوات المسلحة بواسطة الدول الرئيسية في مواجهة بعضها البعض. واليوم ربما نشهد تحول هذه الخاصية الرئيسية لمنظومة الدول. وعلى الرغم من أن تحليل هنسلي مرتبط بالوقت، إلا أنه تحليل يتجاوز المكان والحدث والأشخاص. وعلى الرغم من أنه لم يقدم تحليله بأقصى درجات الدقة العلمية، إلا أنه تحليل يأخذ شكل المقترحات العلمية الاجتماعية العامة: التغير في المتغيرات أو في الخاصية "س" سوف ينتج أو يحدث نتيجة رئيسية في نمط السلوك للعامل "ص". ولكن صيغة الطرح ليست هي السؤال المهم، وإنما المهم هو "مدى" هذا المقترح: يطمح المنظرون إلى اكتشاف علاقات أو أسباب التغير في مجموعة من الأحداث، وليس الخصوصيات. وهكذا لن نناقش هنا تلك الدراسات الخاصة التي تناقش الشؤون الحالية أو السياسة الخارجية لدول محددة.

التفاوضية والتشاؤمية: مقدمة الجدل المنهجي الكبير

قد يبدأ الطالب الذي يدرس العلاقات الدولية عام 1959 يتعلم أن المقاربات (المدخل) التنظيرية للسياسة الدولية تطورت وبشكل متزامن مع تطور منظومة الدول الأوروبية. فالحروب المتكررة بين المقاطعات السيادية في القرن السابع عشر والثامن عشر تسببت في إحداه الكثير من القلق عند الفلاسفة، الأمر الذي أدى بهم إلى البحث عن شروحات لتلك الظاهرة مدخل لتجاوزها كذلك. فالنظرية الدولية كانت ولا زالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب وشروط السلام والأمن والنظام الدولي. وعلى الرغم من اختلاف مخططات كل من Grotius وهوبز وروسو وإيمانويل كانت إلا أنهم جميعاً اشتركوا في هذا التركيز الجوهرى (المضمونى) - مشكلة مشتركة وشائعة. وقد يتعلم الطالب أيضاً بأنه في القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية رفض معظم المفكرين المنظوميين للعلاقات الدولية تشاؤمية هوبز وروسو وتبنوا الموقف الفكرى لبنثام والعديد من مفكرى القرن التاسع عشر الليبراليين والذين قاربوا أو فهموا الحروب على أنها تسببها الحكومات الطغيانية والميبركننالية والمعاهدات والدبلوماسية السرية والنخب. وإن الطريق إلى السلام يمر عبر علاقات الشعوب مع بعضها البعض - ما يسمى اليوم العلاقات العبر قومية - مع التجارة الحرة وانتشار الرأسمالية والرأى العام المستنير والمؤسسات الدولية. وحتى مذابح الحرب الأولى لم تؤدي إلى خلخلة القناعات الليبرالية (ممثلة في ويلسون). والقليل نظر إلى الحرب على أنها انفجار حتمى لمنظومة الدول والتي لم تصل بعد إلى توازن فعّال أو لم يتوفر لديها قدرات لإدارة الأزمات من شأنها الحد من الصراعات ومنع الحرب.

وقد أدى صعود الديكتاتوريات والمذابح الناتجة عنها في الحرب الثانية إلى توجيه ضربة قوية للمنظرين المثاليين. وهكذا عادت من جديد تشاؤمية هوبز وروسو، والتمثلة في إصرارهما على أن الحرب تعتبر مزية (صفة) متكررة لمنظومة الدول وفي إنكارهما لأية نظام مُقيد ما عدى الردع وتوازن القوى. وقد أعاد صياغة هذه التشاؤمية في الأربعينيات لكل من إدوارد كار ومورجانثو وآخرون. فسياسة القوة أصبحت هي ما يميز لعبة الدبلوماسية، وغاية أو غرض (هدف) دراسة العلاقات الدولية ليس تطوير مزيد من السلام وخطط النظام أو للقول كيف يجب أن يسير العالم، ولكن الغاية أصبحت هي فهم بنية المنظومة الدولية والعمليات المتكررة وديناميكيات هذه المنظومة. وهكذا ظهرت "الواقعية".

ولكن الهجوم "الواقعي" على التراث الليبرالي المتفائل (المثالي) لم يكن ليتم دون مواجهة. فقد جادل أحفاد بنثام وويلسون بأن المثالية - التطبيق العملي للقناعات الليبرالية في إدارة السياسة الخارجية - هي الواقعية القصوى بعينها. فالجدل بين المثالية والواقعية في أوائل الخمسينيات كان في جزء منه إعادة للخلاف الفكرى بين بنثام وروسو، ولكنه أيضاً كان أكثر من كونه مجرد قضية قناعة سياسية. أيضاً، لقد عكس هذا الجدل خلافاً كبيراً حول الموقف الفكرى الملائم تجاه دراسة السياسة الدولية. فقد جادل مورجانثو وغيره من الواقعيين بأن موضوع وهدف دراسة العلاقات الدولية هو البحث عن وكشف أنماط وتشابهات السلوك والتكرار والتغيرات المهمة التي تحصل في بنية وعمليات المنظومة الدولية. وعلى الرغم من أن مورجانثو قال الكثير عن مبادئ السياسة الخارجية الناجحة، إلا أن مساهمته المستمرة تمثلت في مشاركته في الدراسة "العلمية" للسياسة الدولية - وهو ما يعد شيئاً من المفارقة لأنه رفض الكثير من البحوث التي تلتزم بشكل واضح بمنهجيات العلوم الاجتماعية. وبالنسبة للمثاليين فلم يكونوا مهتمين بالملاحظة واختبار الفرضيات بقدر ما كانوا مهتمين بتقديم وتطوير المبادئ والشروط الضرورية للسلام والنظام، وبغض النظر عن الواقع.

الانشقاق الكبير: طرق متنافسة للحصول على المعرفة في النظرية الدولية

كان الجدل الدائر حول "السلوكية" في الخمسينيات مجرد البداية في الجدل الكبير اللاحق. فالكثير من أساتذة العلاقات الدولية لم يكونوا متأكدين مما إذا كانت المشابهات التجريدية مثل نظرية الحقل (كوينسي رايت) أو نظرية المنتظم (كابلان) ستضيف إلى المعرفة أو ستمهد الطريق لأجندة بحثية ذات جدوى، ولكن لم يكن أي منهم قادر على تجاهل الاختراعات التي أضيفت إلى القائمة الفكرية في الحقل. فالثوريون تبنا مزاعم عديدة حول مداخلهم العلمية الجديدة. أولاً، إن هناك العديد من الرؤى والمنهجيات المهمة التي يمكن الحصول عليها من تخصصات مثل علم النفس والانثروبولوجيا والسوسيولوجيا وتحليل النظم. فمثلاً وضحت دراسة

كوينسي رايت عام 1955 كيف أن تخصص العلاقات الدولية يمكن إدارته وتنظيمه استناداً إلى "نظرية الحقل": مدخلاً للتحليل السوسيولوجي. ثانياً، احتفى مناصرو السلوكية بالنتائج الفكرية الناتجة من استخدام أبنية تحليلية غير مشتقة بطريقة استقرائية، ولكنها نتيجة للخيال الإبداعي، ومصممة لتتوافق مع متطلبات الاتساق المنطقي والقدرة على إنتاج فرضيات قابلة للاختبار في العالم الواقعي. وقد تمت مهاجمة عملية "بناء النماذج" بواسطة أولئك الذين لم يعرفوا أن هوبز وروسو وغيرهم من الكتاب الكلاسيكيين مارسوا عملية بناء النماذج. أصر أصحاب هذا التيار على أن يكون البحث مستنداً إلى إجراءات منظومية (شاملة) وقابلة لإعادة الإنتاج أو التكرار. وقد أنكروا على "التقليديين" محاولة تأسيس المعرفة على أمثلة تاريخية مختارة وعلى انطباعات عامة وعلى أحكام لا يمكن اختبار صلاحيتها. أخيراً، أصر أقوى مناصري السلوكية على أن الالتزام بقواعد وإجراءات صارمة ومشابهة لتلك المعمول بها في المختبر سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى إنتاج "قوانين" عامة للسلوك ونظرية عامة للسياسة الدولية ذات قدرات شارحة وتنبؤية كبيرة.

ولكن، مرة أخرى، مثل هذه المزاعم القوية لم تمر دون تحدي ومساءلة. فقد اعترض الكثير انطلاقاً من أسباب تبدأ بطريقة الكتابة الغير متطورة للباحثين العلميين ومروراً بانتشار المصطلحات وانتهاءً بأسباب أكثر أهمية: يوجد فرق مهم بين البيانات (المعلومات) وبين الحقائق، فمهمة الدراسة ليست "الكشف" عن حقيقة غامضة أو مختفية طوال تلك السنوات في الحياة الدولية، ولكن تطوير معرفتنا حول الرؤى والطروحات المنبثقة من المفكرين الكلاسيكيين للحقل: فالكثير مما نريد معرفته عن العلاقات الدولية لا يمكن الحصول عليه من خلال التقنيات القياسية الصارمة. فالاحكام النوعية مهمة بنفس درجة "البيانات" الكمية.

وقد كان كذلك تعصباً في الجانب التقليدي، خاصة أولئك الذين رفضوا تطبيق مدخل النظم في حقل العلاقات الدولية. وبقي الخلاف بينهما مستمراً إلى درجة أن كل منهما لم يكلف نفسه عناء فهم الطرف الآخر. ولكن في العقدين الماضيين بدأت ملامح التواصل بين الطرفين تظهر في الأفق. فبعض مناصري الطروحات العلمية بدأوا في الاعتراف بأن المفكرين التقليديين في الحقل يقدمون فعلاً فرضيات مهمة يجب دراستها وأنه يوجد قيود ممتعة للمنهج العلمي الصارم: فيما يتعلق بمناقشة الأسئلة المهمة وفيما يتعلق بتوفر البيانات، وإن "النظرية الكبرى" للعلاقات الدولية لا طائل منها، وإن الصفات السياقية والتاريخية تعتبر مهمة.

اتجاهات التطور النظري:

قد يواجه الطالب المعاصر للعلاقات الدولية، على عكس طالب الخمسينيات، مجموعة ضخمة من المواضيع والمداخل للعلاقات الدولية، كل منها يدعي شرعية فكرية ويدير ليس فقط برامج بحثية طموحة ولكن أيضاً اكتشافات واسعة. فالمواضيع التي قد يحتوي عليها إطار المادة قد تشمل قضايا مثل النظام العالمي (ما هو مقدار الموجود منه، ما هي متطلباته المسبقة، وكيف نحصل على المزيد)، ومصادر الاستقرار والتغير في المنظومات الدولية، ونمو ونتائج المنظومة الرأسمالية العالمية، وديناميكية التفاوض في حالات الأزمات وغيرها.

وهكذا يمكن تصنيف النشاط التطويري والبحث الامبيريقى تحت عناوين تشمل: 1- المنظومات الدولية، 2- المنظومات الإقليمية، 3- العلاقة بين السياسة الخارجية والصفات الوطنية، 4- تأثير الشخصية والدور والمعلومات على صنع السياسة الخارجية.

1- المنظومات الدولية:

لقد عمل خسوف الدول الأوروبية الغربية واليابان كقوى دولية رئيسة بعد الحرب الثانية على لفت انتباه المنظرين إلى إمكانية أن تبدي منظومة القوة المقسمة أو لمجزأة خصائص سلوكية تختلف عن تلك الخصائص التي تبديها منظومة تتوزع فيها القوة بشكل كبير. وقد كتب كابلان وروسكرانس العديد من الكتب التي تناقش أنواعاً مختلفة لمنظومات دولية تاريخية وافترضية. والغرض من تلك الكتابات كان محاولة الحصول على معايير تساعد على تصنيف وتمييز المنظومات، وللكشف عن شروط الاستقرار أو عدم الاستقرار في المنظومات، ولتحديد العمليات التي تسبب تحول المنظومات الدولية إلى أخرى مختلفة عنها.

وقد شكلت العلاقة بين نوع المنظومة والحرب أجندة بحثية مهمة. والنتائج حتى يومنا هذا لا تقدم تحديداً دقيقاً وقويماً لكيفية هذه العلاقة، ولكن بعض هذه النتائج عندما توضع مع الخصائص والسمات السياقية تصبح جديرة بالاهتمام. وأحد الأعمال الحديثة المهمة التي تقع تحت هذا التصنيف هو كتاب هدلي بل والذي يناقش فيه مكونات النظام والاستقرار والاستمرار في عالم سياسي يتميز بافتقاره إلى سلطة مركزية قوية فوق الجميع. وهذا الكتاب يعد أفضل من طور الفكرة الجروانية القائلة بين "مجتمع" الدول يشتمل على روابط عديدة توفر السلم والنظام، والذي لا يمكن الحصول عليها من مجرد تجميع السيادة. أيضاً هنا يقع كتاب كينث والتز والذي يجادل فيه بأن الخصائص الرئيسية للمنظومة هي ما يقدم أفضل طريقة لفهم سلوك الوحدات المكونة لتلك المنظومة. وهنا تحديداً يأتي اهتمامنا بالواقعية الجديدة التي تحققت لها الهيمنة على جهود التنظير في الحقل منذ عام 1979

2- المنظومات الإقليمية: مادون المنظومة

في عام 1959 بدأت "نظرية التكامل" في الظهور. وأنتجت أدبيات مكثفة ومناقشات حادة، ولكن في السبعينيات تنبأ أحد روادها الرئيسيين، أرنست هاس، بأنه لم يعد بالإمكان إنتاج شيء آخر ذا قيمة. لقد أظهرت نظرية التكامل السياسي العلاقة الحرجة بين الاهتمامات المعيارية - الطريق إلى السلام - وبين البحث المبيرقي، ومنذ البداية أثارت التجربة الأوروبية اهتمام المنظرين باعتبارها تجربة فريدة في "بناء المجموعات". فأوروبا، التي كانت مسرحاً لحروب مدمرة، أصبحت اليوم قادرة على خلق "منطقة سلام" عن طريق إيجاد مؤسسات فوق قومية وتكامل اقتصادي. وبالقدر الذي حافظت فيه الدول الأوروبية على السيادة الرسمية تم تحدي أحد الأعمدة الرئيسية للتراث التقليدي. فبالنسبة لروسو النتيجة المنطقية لمنظومة من الدول السيادية هي "حالة الحرب". ولكن التجربة الأوروبية اليوم تظهر بأن الدول يمكنها المحافظة على سيادتها ومع ذلك توجد حالة من السلام الدائم بين الأجزاء المكونة لتلك المنظومة. وقد أضاف ديوتش إلى ذلك بأنه يمكن وجود "مجموعات أمنية متعددة" يمكن للدول فيها المحافظة على سيادة كاملة ومع ذلك لا تواجه احتمالية الحرب: كندا والولايات المتحدة وأستراليا/نيوزيلندا. وهنا يأتي اهتمام المادة بالنظريات الليبرالية الجديدة مثل الليبرالية المؤسساتية والوظيفية ونظرية التكامل ونظرية النظم وغيرها، وجدل هذه النظريات مع مسلمات الواقعية الجديدة باعتبارها امتداداً معرفياً لها.

وهكذا أعادت نظرية التكامل وجهة النظر الليبرالية التي سادت في القرن التاسع عشر وهي وجهة النظر التي أكدت على أهمية العلاقات العبر قومية في خلق نظام عالمي. وقد ركز معظم منظري التكامل على العلاقات الاجتماعية - التجارة والاتصالات والسياحة - كشرط ضرورية للتكامل أو لإيجاد مجموعات أمنية متعددة.

ولكن نظرية التكامل كانت تعاني من بعض نقاط الضعف. مثلاً، العديد من صيغ النظرية تم تقديمه بطريقة عالمية/كونية تقترح بأن تطور التكامل هو نتيجة حتمية لتطور ونمو العلاقات العبر قومية. ففي بحثها عن التعميم نجد أن هذه الصيغ كانت تميل إلى تجاهل الخصائص والصفات المرتبطة بالقارة الأوروبية - بما في ذلك الإرادة السياسية. وقد فشل هؤلاء المنظرون في مناقشة القومية والتي كانت في حالة تصاعد وانتشار حول العالم. وأيضاً كان هناك العديد من المناقشات والجدل حول التعريفات وحول المنهجية: هل التكامل عملية أم نتيجة؟ كيف نقيس درجات التكامل؟ ما الذي يسبق الآخر، تطور العلاقات العبر قومية أم القرار السياسي في الاندماج؟ ما هي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة؟

3- القوة والتفاوض:

تعتبر القوة هي المفهوم الرئيس للنظرية الدولية المهيمنة. يجادل معظم المنظرين الأوائل بأنه في منظومة فوضوية، يتم تقرير نتائج الصراع عن طريق إمكانيات القوة المتاحة للحكومات والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها. فالقوة يمكن قياسها بمؤشرات مثل السكان وحجم القوات المسلحة ومستوى التقنية وتوفر الموارد الجديدة وغيرها من المؤشرات. ولكن انعدام العلاقة بين القدرات والنتائج التي تمت ملاحظتها في الحياة الدبلوماسية - العسكرية (حالات انتصار الضعيف على القوي مثلاً) دفعت بالعديد من

المنظرين للبحث في تعقيدات القوة (التأثير) في السلوك. وقد اكتشفوا أن التفاوض موضوع معقد جداً، وأن النتائج يمكن التأثير فيها بالعديد من العوامل، والتي لا تشكل القوة إلا إحداها. وفي هذا السياق سوف نتناول نظريات التفاوض والصراع وإدارة الأزمات.

وهنا من المفيد الدخول في فيسيولوجيا القوة في حالات السلم. كيف تعمل القوة، وكيف يحصل التأثير في منظومة يزداد فيها الاعتماد المتبادل حيث الحساسية والتعرض تمثلان مشكلتان رئيسيتان حتى بالنسبة للدول العظمى؟ هل يمكن للدول العظمى أن تدخل في لعبة القوة باستمرار وفي مواضيع مثل التجارة وانتقال التقنية وقانون البحار؟ وهل سيؤثر ذلك في مصالحها؟. أهم عمل يناقش هذه الأسئلة هو كتاب جوزيف ناي وكيوهين عن "القوة والاعتماد المتبادل". يبين الكتاب كيف أن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي تقوم عليها المنظومة الدولية الحالية قد غيرت من العمليات الدبلوماسية والقوة والتأثير.

4- دور الثقافة والأفكار: التحول البنائي في نظرية العلاقات الدولية:

في رفضها للواقعية الجديدة وتصورها الجامد للسياسة الدولية على أنها منظومة "مساعدة الذات" وتسبب فيها الفوضوية والقوة معظم المخرجات الدولية، جاءت البنائية لتعلن أن "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها". ما يقصده البنائيون بهذه الصياغة الذكية للمفهوم الرئيس للواقعية الجديدة هو رفض تلك القوة السببية الشارحة التي يعزوها الواقعيون للمفهوم في مقارباتهم البنوية. أيضاً، ما يريده البنائيون هو رفض التصور المادي الجامد لبنية المنظومة الدولية ومن ثم رفض الحتمية التاريخية وتفعيل دور الوكالة البشرية في إحداث التغيير والتقدم. فالفوضوية ليس لها منطق عمل واحد يحكم سلوك الدول ويحدد هوياتها بشكل مسبق، وإنما يعتمد منطق عملها على الثقافة الدولية السائدة داخل المنظومة. وهنا يأتي إدخال البنائية لمتغيرات مثل الهوية والتفاعل والقيم والمعايير في فرضياتها لشرح السياسة الدولية.